

أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة (دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة دانفوديو التجارية)

د/ مها موسى محمد سلامة¹ د/ عبدالرحيم محبوب أحمد محمد² د/ سندس عبدالعزيز الشامي³ مهند محمد مكي إسماعيل⁴

¹ أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.

بريد الكتروني: mahasalama24@gmail.com

² أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.

بريد الكتروني: Almahjoub333@gmail.com

³ أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.

بريد الكتروني: Sondosabu334@gmail.com

⁴ باحث

HNSJ, 2023, 4(2); <https://doi.org/10.53796/hnsj4235>

تاريخ القبول: 2023/01/15م

تاريخ النشر: 2023/02/01م

المستخلص

تناولت الدراسة أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة، دراسة ميدانية على مجموعة من شركات دانفوديو التجارية العاملة بمدينة الخرطوم. تمثلت مشكلة الدراسة في أنه قد تحدث ظروف تجعل الشركة تعدل عن السياسات المحاسبية المطبقة إلى سياسات أخرى تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه أثر على القوائم المالية وقرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة. لذلك يمكن صياغة المشكلة في التساؤل الآتي: ما هو أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة؟ هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة، والتعرف على السياسات المحاسبية التي تؤثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار فرضية رئيسية تنص على أن: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة، وتتفرع منها الفرضيات التالية التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الإستثمار في الشركات الشقيقة. التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الإستثمار في الشركات الشقيقة، وأوصت الدراسة بضرورة إقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الإدارة المالية عن الإستخدام الصحيح للسياسات المحاسبية، على إدارة المنشأة إختيار السياسات المحاسبية التي تتلاءم مع ظروف الشركة.

الكلمات المفتاحية: التغيير في السياسات المحاسبية، قرارات الإستثمار، الشركات الشقيقة

RESEARCH TITLE

**THE EFFECT OF CHANGES IN ACCOUNTING POLICIES ON INVESTMENT DECISIONS IN ASSOCIATE COMPANIES
(A FIELD STUDY APPLIED TO DANFODIO TRADING COMPANY)****Dr. Maha Musa Mohammed Salameh¹ Dr. Abdul Rahim Mahjoub Ahmed Mohammed²
Dr. Sondos Abdulaziz Al Shami³ Mohannad Mohammed Makki Ismail⁴**

¹ Assistant Professor of Accounting, Faculty of Economics and Business Studies, University of Kordofan, Sudan.

Email: mahasalama24@gmail.com

² Assistant Professor of Accounting, Faculty of Economics and Business Studies, University of Kordofan, Sudan.

Email: Almahjoub333@gmail.com

³ Assistant Professor of Accounting, Faculty of Economics and Business Studies, University of Kordofan, Sudan.

Email: Sondosabu334@gmal.com

⁴ researcher

HNSJ, 2023, 4(2); <https://doi.org/10.53796/hnsj4235>

Published at 01/02/2023

Accepted at 15/01/2023

Abstract

The study dealt with the impact of the change in accounting policies on investment decisions in sister companies, a field study on a group of Danfodio commercial companies operating in Khartoum. The problem of the study was that circumstances may occur that make the company modify the applied accounting policies to other policies that are compatible with the surrounding circumstances, and this change has an impact on the financial statements and investment decisions in sister companies

Therefore, the problem can be formulated in the following question: What is the impact of the change in accounting policies on investment decisions in sister companies? The study aimed to know the impact of the change in accounting policies on investment decisions in sister companies, and to identify the accounting policies that affect investment decisions in sister companies, The study used the descriptive analytical method , To achieve the objectives of the study, a major hypothesis was tested, which states that: Changes in accounting policies affect investment decisions in sister companies, And branch out from the following hypotheses: The change in accounting policies affects the determinants of investment in sister companies. Change in accounting policies affects investment decisions in sister companies, The study reached many results, including: The change in accounting policies affects the determinants of investment in sister companies, The study recommended the necessity of holding training and qualification courses for employees in the financial management on the correct use of accounting policies.

المحور الاول: الاطار المنهجي

مقدمة:

إن التغيير في السياسات المحاسبية يؤدي إلى صعوبة عملية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة أو مع القوائم المالية للمنشآت المختلفة كذلك يجب مراعاة خاصية الثبات في السياسة المحاسبية فيما بين الفترات المختلفة لأن المعلومات المحاسبية تكمن فائدتها في الإعتماد عليها في عقد المقارنات الزمنية وهذا لا يعني أنها تتمتع بثبات مطلق بل يمكن تغييرها بعد التأكد من أن هذا التغيير سوف يوفر معلومات أكثر دقة ونفعاً في مجال التنبؤ وإتخاذ القرارات ولأهمية السياسات المحاسبية يجب الإفصاح عنها وعن أي تغيير يحدث بها وأثر هذا التغيير على الأرقام المنشورة في القوائم المالية، تختلف المعالجة المحاسبية للإستثمارات المالية في الشركات حسب الغرض من الإستثمار، وهناك إستثمارات يكون الغرض منها الحصول على عائد وهي الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة أو المضاربة أو التي يتم الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، أو المتاحة للبيع. ولا يكون الهدف منها ممارسة أي تأثير أو سيطرة على الشركات المستثمر فيها، وأيضاً هناك إستثمارات مالية يكون الغرض منها التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها إن التغيير في السياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية التي تصدرها الشركات الشقيقة تؤدي إلى تباين نتائج الأعمال في القوائم المالية المصدرة خلال السنوات المتعاقبة وكما أن تعدد بدائل السياسات المحاسبية وحرية الإدارة في إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية يؤدي إلى صعوبة تحديد نتائج الإستثمار في الشركات الشقيقة حيث تقوم الإدارة بإختيار السياسة المحاسبية الملائمة لها، ونظراً لتعدد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية التي تصدرها الشركات الشقيقة، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة التغيير في السياسات المحاسبية، وأثره على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من إتباع بعض المؤسسات لسياسة محاسبية ثابتة إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة على التقارير المالية لذلك قد تحدث ظروف تجعل المنشأة تعدل عن السياسات المحاسبية المطبقة إلى سياسات أخرى تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه أثر على التقارير المالية عليه تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما هو أثر التغيير في السياسات المحاسبية على محددات الإستثمار في الشركات الشقيقة؟
2. ما هو أثر التغيير في السياسات المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن التساؤلات التي طرحتها مشكلة الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية التالية: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة ، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الإستثمار في الشركات الشقيقة.

الفرضية الثانية: التغير في السياسات المحاسبية يؤثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة.
أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة أثر التغير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة.
 2. بيان أثر تغير السياسات المحاسبية على محددات الإستثمار في الشركات الشقيقة.
 3. التعرف على السياسات المحاسبية التي تؤثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة.
- أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة العلمية والعملية في الآتي:

الأهمية العلمية (النظرية): تظهر الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال دعم المكتبة العلمية بدراسة عن لتغير في السياسات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة ومعرفة العلاقة بينهما وإبراز الأفكار الحديثة المتعلقة بالدراسة حتى نقيد الباحثين والمهتمين بهذا المجال، ومن ثم تقديم توصيات بدراسات مستقبلية.

الأهمية العملية (التطبيقية): تسعى الدراسة إلى توضيح أثر التغير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة، كما تتبع الأهمية من كونها تتناول موضوع به كثير من المشاكل العملية والتي تواجه مستخدمي المعلومات المحاسبية والتي سيساهم علاجها في تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية مما ينعكس بالإيجاب على قرارات المستخدمين للمعلومات المحاسبية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد علي المناهج التالية:

المنهج التاريخي: في عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المنهج الاستنباطي: لتحديد طبيعة مشكلة الدراسة.

المنهج الاستقرائي: لاختبار فرضيات الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: في الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة: تتمثل فيما يلي:

1. الحدود المكانية: شركة دانفوديو التجارية.
 2. الحدود الزمانية: العام 2021 م .
 3. الحدود الموضوعية: التغير في السياسات المحاسبية، قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة.
- الدراسات السابقة:**

دراسة: (منال، البشاري 2011م) تناولت الدراسة تأثيرات التغيير في السياسة المحاسبية علي قيمة المنشأة، وتمثلت المشكلة في أن إدارة الشركات تواجه صعوبة في الاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة للسياسة المحاسبية التي تناسب ظروف المنشأة والتي يمكن أن تؤثر علي قيمتها، هدفت الدراسة الي اخضاع عناصر القوائم المالية (اثر المعلومات الجيدة، تكلفة الاقتراض، تكلفة الاثار السياسية، الاثار النقدية المباشرة، اسعار الاوراق المالية للقياس العملي) وكذلك اكتشاف التغيير في السياسات المحاسبية واثره علي قيمة المنشأة، استخدمت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها تؤثر السياسة المحاسبية علي المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، ان الادارة تستخدم سياسات محاسبية دون اي تغيير فيها لخدمة مصالحها في امنشأة، اوصت الدراسة بالاتي: يجب علي ادارة المنشأة اختيار السياسات المحاسبية التي تتلائم مع ظروف المنشأة.

دراسة: (أدم، 2013م) التغير في السياسات المحاسبية البديلة وأثره على تحديد الربح الضريبي، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات المحاسبية البديلة وأثر تغييرها في تحديد الربح الضريبي. لتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار فرضية رئيسية تنص على تؤثر السياسات المحاسبية البديلة على الربح الضريبي، وهذه الفرصة تنبثق منها ثلاثة فرضيات فرعية كما يلي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار طريقة إهلاك الأصول الثابتة والتأثير علي الربح الضريبي، طريقة تسعير المواد المنصرفة من المخازن تؤثر علي تحديد الربح الضريبي، تعتبر طريقة تقويم المخزون السلعي آخر المدة عامل مهم في تحديد الربح الضريبي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إن إتباع الإدارة طرق الإهلاك التي تخفض قيمة الأصول الثابتة يؤدي إلى تخفيض الربح الضريبي، وأن تغير طريقة الإهلاك له إرتباط جوهري بالتأثير على الربح الضريبي، فضلاً عن تقضيل الإدارة إهلاك معينة يعد مؤشر قوي على تهربها من الضريبة المستحقة عليها، ، أوصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن السياسات المستخدمة في تسعير المواد المنصرفة من المخازن والسياسات المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة، ووضع إجراءات رقابية وجزاءات على المنشآت التي تفضل سياسات محاسبية معينة دون غيرها.

دراسة: (سماح، 2013م)، التغير في السياسات المحاسبية وأثره في زيادة التهرب الضريبي ، هدفت الدراسة بصفة أساسية في تحديد وقياس مدى تأثير التغير في السياسات المحاسبية على زيادة عمليات التهرب الضريبي لدى الممولين ببيئة الأعمال السودانية، لتحقيق مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم صياغة الفرضيات التالية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد السياسات المحاسبية وخفض قيمة العبء الضريبي الحقيقي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حرية الإدارة في تغير السياسات المحاسبية وزيادة عمليات التهرب الضريبي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إهتمام ديوان الضرائب بوضع ضوابط رقابية على إختيار السياسات المحاسبية البديلة والحد من عمليات التهرب الضريبي. توصلت الدراسة الدراسة إلى المام الفاحص الضريبي ببدائل السياسات المحاسبية يساعد في الوصول إلى الوعاء الضريبي الحقيقي، وجود حرية للإدارة للتأثير في إختيار السياسات المحاسبية البديلة يمثل عامل جوهري في زيادة عمليات التهرب الضريبي، اوصت الدراسة بزيادة مستوى الكفاءة المهنية لمفتشي الضرائب للتعرف على السياسات المحاسبية البديلة، وضع ضوابط رقابية على إختيار السياسة المحاسبية، إلزام الشركات بالإفصاح الشامل عن جميع البيانات المرتبطة بالدخل.

دراسة: شيماء، سارة(2019م)، هدفت الدراسة الي معرفة اثر التغير في السياسات المحاسبية والطرق المحاسبية علي جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المهنيين والاكاديمين وتطرت الي التغير في السياسات المحاسبية وعلاقتها بالقوائم المالية، اوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسة محاسبية تتوافق مع المبادئ المحاسبية من ملائمة وموثوقة من اجل الحصول علي جودة قوائم محاسبية.

دراسة: السيدة2020م، هدفت الدراسة الي تحديد اثر تغير السياسات المحاسبية في جودة القوائم المالية من خلال تحديد اثر التغير في السياسات المحاسبية في ملائمة التقارير المالية وفي مصداقية التقارير المالية، توصلت

الدراسة الي وجود اثر ايجابي ذو دلالة معنوية للتغيير في السياسات المحاسبية في ملاءمة التقارير المالية، كذلك وجود اثر ايجابي ذو دلالة معنوية للتغيير في السياسات المحاسبية في مصداقية التقارير المالية، اوصت الدراسة بضرورة الافصاح عن اجراءات التغييرات في السياسات المحاسبية لتلافي الاثر السلبي لها في دقة عرض وتحليل البيانات الواردة في التقارير المالية للشركات، كذلك ضرورة تعزيز خاصية الحياد لئتم اختيار السياسات المحاسبية بعيدا عن التحيز من قبل المسؤولين عن اعداد التقارير المالية.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التغيير في السياسات المحاسبية:

ينشأ التغيير في سياسة محاسبية نتيجة تبني سياسة محاسبية تختلف عن السياسة التي تم إستخدامها سابقاً لأغراض التقارير المالية ولا يقتصر إصطلاح "سياسة محاسبية" على المعايير والأسس فالتغيير في سياسة محاسبية يشمل على سبيل المثال، التغيير في طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص لحساب الإستهلاك.

مفهوم السياسات المحاسبية:

تعرف السياسات المحاسبية بأنها المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم الشركة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية وعرضها على المستخدمين. (عطية، 2014م)

عرفت السياسة المحاسبية بأنها هي عملية إختيار ما بين بدائل متاحة، وبالتالي تعبر السياسة المحاسبية عن رأي مستقر في إختيار طريقة من طرق محاسبية متاحة لمعالجة البيانات المحاسبية.. (الدسوقي، 2002م)

في ضوء ما سبق عرضه من تعاريف للسياسات المحاسبية كما وردت في الفكر المحاسبي وكذلك الملاحظات التي تم ذكرها في هذا الشأن يقترح الباحثين التعريف التالي للسياسة المحاسبية" هي تلك القواعد المحاسبية التي تقوم الإدارة بإختيارها من ضمن مجموعة القواعد المحاسبية المتاحة لديها والتي تحكمها معايير المحاسبة المتعارف عليها، وذلك في ضوء مجموعة إعتبرات هي الحيطة والحزر، والجوهر أكثر أهمية من الشكل، والأهمية النسبية، هذا بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن تلك القواعد المحاسبية المختارة ضمن مجموعة الملاحظات الواردة في القوائم المالية، وذلك بهدف إعداد قوائم مالية تعبر بصدق ووضوح عن حقيقة المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ قرارات رشيدة.

مفهوم التغيير في السياسات المحاسبية

يقصد بالتغيير في السياسات المحاسبية الإنتقال من مبدأ محاسبي مقبول قبلاً عاماً إلى مبدأ محاسبي آخر هو أيضاً مقبول قبول قبلاً عاماً، مثل الإنتقال من طريقة إهلاك الأصول الثابتة وفق طريقة القسط الثابت إلى الإهلاك وفق طريقة القسط المتناقص أو المتسارع. (شاهين، 2011م).

وتشمل التغييرات المحاسبية أيضاً التغيير في المعالجة المحاسبية لأحد بنود القوائم المالية نتيجة إصدار معيار محاسبة جديد يتطلب تفضيل أحد البدائل المحاسبية مثل معيار محاسبة المخزون الذي يتطلب إستخدام طريقة المتوسط المرجح في تقويم المخزون، أو يتطلب معالجة محاسبية مختلفة مثل معيار المحاسبة عن الإستثمار في الأوراق المالية الذي قسم الأوراق المالية إلى أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الإستحقاق وأوراق مالية للإتجار و

أوراق مالية متاحة للبيع. (حماد، 2006م)

ويعرف الباحثين التغيير في السياسات المحاسبية على انها حدوث تغيير في أي من سياسة محاسبية تحول من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر يشمل التغيير في المبادئ والأسس والإتفاقات والقواعد والممارسات المحاسبية المستخدمة.

العوامل التي تحكم التغيرات في السياسات المحاسبية:

1. ما أن يتم إصدار سياسة محاسبية، فيمكن تغييرها فقط إذا كان هذا التغيير: (طارق، 2008م)
 - أ. مطلوب بواسطة معيار أو تفسير.
 - ب. ينتج عن السياسة الجديدة تقرير القوائم المالية بشكل أكثر ملاءمة وموثوقية.
2. هناك بنود لا تعتبر تغييرات في السياسات المحاسبية:
 - أ. تطبيق سياسة محاسبية بالنسبة للصفقات أو الأحداث أو الظروف الأخرى التي تختلف جوهرياً عن تلك التي كانت تحدث سابقاً.
 - ب. تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة لصفقات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير جوهرياً.

وأيضاً إذا تم التغيير من قبل المنشآت لأي سياسة محاسبية فإنه ينبغي:

1. أن توضح السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي وذلك بتعديل لكافة البيانات المالية المعروضة.
2. عند تطبيق سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي ينبغي تعديل القوائم المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة حتي يتسنى عكس أثر السياسة المحاسبية الجديدة المتعلقة بها فقرة (685).
- 3- بالنسبة لكل تغيير في سياسة محاسبة تم خلال المدة الجارية يجب إيضاح المعلومات الآتية:-
 - أ. وصف التغيير.
 - ب. مبررات التغيير.
 - ج. أثر التغيير على القوائم للمدة الجارية فقرة (686).

4- إذا تم تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي دون تعديل القوائم المالية السابقة فإنه يتعين إيضاح ذلك كما يتعين إيضاح تعديل رصيد الأرباح المتبقي في أول المدة الجارية فقرة (688) فلذلك أن الإيضاح عن تفاصيل تأثير التغيير في السياسة المحاسبية ليس من الملائم إجراء المقاصة بين تأثيرات التغيرات المختلفة والإكتفاء بالقيمة الصافية عند تعيين الأهمية النسبية لتأثير التغيرات في السياسة بهدف تحديد ما إذا كان من الواجب إيضاها حتى ولو كان التغيير غير تام للمدة المالية الجارية إذ يكون في المدة المقبلة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 1999م)

تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية:

يتم تطبيق التغيير الإختياري في السياسات المحاسبية بالترتيب التالي: (طارق، 2009م)

1. تطبيق السياسة المحاسبية بأثر رجعي وكأنها هي المطبقة منذ البداية إذا كان الأمر عملياً.
2. إذا كان من غير العملي تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي منذ البداية يتم تعديل الأرصدة

الإفتتاحية في أقدم سنة سابقة.

- 3- تطبيق التغييرات المحاسبية على الفترات المستقبلية إذا كان من غير الممكن تعديل الأرصده الإفتتاحية.
4. تقوم المنشأة بالمحاسبة عن أي تغيير في السياسة المحاسبية ينشأ نتيجة التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير طبقاً للأحكام الإنتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو التفسير.
5. عندما تقوم المنشأة بتغيير سياسة محاسبية عند التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير لا يتضمن أحكام إنتقالية محددة تطبق على هذا التغيير أو عندما تقوم المنشأة بتغيير سياسة محاسبية طوعية، يكون من الضروري أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعي. (محمود، 2017م)

ثانياً: قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 28 وقد تطرق المعيار إلى الإستثمار في الشركات الشقيقة حيث تضمن كيفية المحاسبة عنها، وكذلك تضمن متطلبات تطبيق أسلوب الملكية في المحاسبة في عن الإستثمار في الشركات الشقيقة، وعرف الشركات الشقيقة إستناداً إلى مفهوم التأثير الهام، وهدف إلى توفير المعلومات للمستخدمين بخصوص حصة المنشأة المستثمرة في مكاسب الشركة المستثمر فيها وفي الأصول والخصوم في المنشأة المستثمر فيها،
الشركة الشقيقة:

عبارة عن منشأة، بما في ذلك منشأة غير مساهمة مثل شركة تضامن، يمارس المستثمر تأثيراً هاماً عليها، وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2005م)
هي منشأة يوجد للمستثمر تأثير هام عليها وهي ليست منشأة تابعة أو مشروعاً مشتركاً للمستثمر ويعرف التأثير الهام بأنه سلطة المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة للمستثمر بها وليس السيطرة علي هذه السياسات. (حنا، 2002م)
كما يعرفها الباحثون على أنها شركة يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك للمستثمر وتتضمن أيضاً شركات الأفراد.
أما قرارات الإستثمار هو قرار توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على التدفقات النقدية في المستقبل تعويضا على الفجوة الحالية للأموال ومخاطر التضخم التي تواجه تلك التدفقات. (سانو، 2000م)
القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر به المنشأة إذا ما قبلت إقتراحاً إستثمارياً (فؤاد، 2014م)
يعرف الباحثون قرارات الاستثمار بأنها إختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة ولكي يتوصل المستثمر إلى إختيار البديل الملائم فإن عليه أن يحصر البدائل ويحللها، ثم يختار البديل الملائم حسب معايير تعبر عن رغبته.

معيار المحاسبة الدولي رقم (28)

صدر هذا المعيار عام 1988م، وأعيد صياغته في عام 1994م بخصوص المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة. والشركة الزميلة هي تلك التي يكون للمستثمر تأثيراً فعالاً عليها. والتأثير الفعال في هذا النوع من الشركات عن طريق المشاركة وليس السيطرة كما في حالة الشركات التابعة. (مصطفى، 1998م)

ويتناول المعيار رقم (28) الاستثمارات في المنشآت الزميلة أو الشقيقة، وتستخدم المعالجة المحاسبية الواردة في هذا المعيار في الأحوال التي يبدو فيها أن المستثمر سوف يكون قادراً علي ممارسة نفوذ أو تأثير هام علي سياسات المنشأة موضع الإستثمار، ويتضمن المعيار قاعدة آلية يجب تطبيقها في معظم الظروف والأحوال، ووفقاً لهذا المعيار فإنه عندما يتمتع المستثمر بسلطة تصويت أكثر من 20% فإنه سوف يقوم عموماً بمعالجة استثماره محاسبياً بطريقة حقوق الملكية، ووفقاً لهذه الطريقة يتم إظهار نصيب المستثمر في النتائج التشغيلية للمنشأة المستثمر فيها ضمن قوائم المالية، ويطلق على طريقة حقوق الملكية أحياناً اسم التجميع بمقياس واحد وذلك لأن نفس التأثير الصافي على دخل المستثمر وأصوله الصافية سوف ينتج عند إعداد قوائم مالية موحدة ولكن بدون بيان إجمالي إيرادات ومصروفات وأصول والتزامات المنشأة المستثمر فيها ضمن قائمة الدخل والميزانية للمنشأة المستثمرة. (طارق، 2009م)

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة مجموعة كاملة من الناس أو الأحداث أو الأشياء التي يهتم الباحث بدراستها (سيكاران، 2009م)، أو هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع الدراسة من العاملين (مدير إداري، رئيس قسم، مدير مالي، محاسب، ومراجع داخلي) بشركات دانفوديو التجارية، حيث بلغ حجم المجتمع 90 مفردة. عينة الدراسة:

العينة عبارة عن جزء أو مجموعة فرعية من المجتمع، وعن طريق دراسة العينة يتمكن الباحثين من الوصول إلي استنتاجات على كل أفراد المجتمع، حيث يتم الاعتماد علي عينة غير احتمالية (عينة مسيرة) لأنها تتيح للباحثين جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات (سيكاران، 2009م)، وتم اختيار حجم العينة من مجتمع الدراسة المتمثل في الاقسام الموجودة بشركات دانفوديو حيث كان مجتمع الدراسة مكون من 90 مفردة، ومن ثم تم استخدام معادلة استيفن ثامبثون لتحديد حجم العينة وكان الحجم 80 مفردة.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times (d^2 \div z^2) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيث أن:

N : حجم المجتمع.

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96).

Q: نسبة الخطأ وتساوي (0.05).

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحليل بيانات عبارات الاستبانة تم استخدام برنامج SPSS الإصدار 22، وتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي:-

1. الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.
2. اختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفراد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كأي عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطأ المسوح به 5.0%.
3. الوسط الحسابي لقياس درجة الموافقة والأهمية النسبية للعبارات واختبار فرضيات الدراسة.
4. الوسيط لتحديد الاجابة من ناحية ترتيبية.

تحليل البيانات:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه لعينة من (90) مفردة حيث تم توزيع (80) استبانة، تمكن الدارسين من الحصول على (80) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة (100%).

التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

احتوت البيانات الشخصية على ستة عناصر هي العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

جدول رقم (1) يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

النسبة	التكرارات	بيان	
11.3%	9	دبلوم وسيط	المؤهل العلمي
43.8%	35	بكالوريوس	
32.5%	26	ماجستير	
12.5%	10	دكتوراه	
100.0%	80	المجموع	
41.3%	33	محاسبة	التخصص العلمي
28.8%	23	إدارة أعمال	
13.8%	11	اقتصاد	
16.3%	13	دراسات مصرفية	
100.0%	80	المجموع	
16.3%	13	مدير إداري	المسمى الوظيفي
17.5%	14	رئيس قسم	
16.3%	13	مدير مالي	
41.2%	33	محاسب	
8.8%	7	مراجع داخلي	
100.0%	80	المجموع	
32.5%	26	من 5 وأقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
28.8%	23	من 10 وأقل من 15 سنة	
20.0%	16	من 15 وأقل من 20 سنة	
18.8%	15	20 سنة فأكثر	
100.0%	80	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه والذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب الخصائص الديموغرافية، وقد اظهر التحليل توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي فقد بلغت نسبة حملة درجة الدبلوم الوسيط (11.3%) والبكالوريوس نسبة (43.8%)، وتشكل أكبر نسبة يليها حملة درجة الماجستير بنسبة (32.5%)، ثم حملة الدكتوراه بنسبة (12.5%)، ويشير ذلك إلى أن شركات دانفوديو تعتمد بشكل كبير على حملة البكالوريوس،

أما متغير التخصص العلمي فقد بلغ تخصص المحاسبة نسبة (41.3%)، وتشكل أكبر نسبة يليها تخصص الإدارة الأعمال بنسبة (28.8%)، ثم دراسات مصرفية بنسبة (16.3%)، ثم الاقتصاد بنسبة (13.8) ويشير ذلك إلى أن شركات دانفوديو تولي اهتمام كبير لتخصص المحاسبة وإن هناك اهتمام بالجانب إدارة الأعمال كما هو واضح في تخصص إدارة الأعمال، أما متغير المسمى الوظيفي فقد بلغت وظيفة محاسب نسبة (41.2%)، وتشكل أكبر نسبة، يليها وظيفة رئيس قسم حيث بلغت نسبة (17.5%)، بينما المدير الإداري والمدير المالي متساويين في النسبة حيث بلغت نسبتهم (16.3%)، ويليهما وظيفة المراجع الداخلي حيث بلغت نسبتهم (8.8) ويشير ذلك إلى أن العمل المالي داخل شركات دانفوديو يعتمد على وظيفة المحاسب بشكل كبير، أما متغير سنوات الخبرة فقد بلغت الفئة 5 أو أقل من 10 سنة نسبة (32.5%)، وتشكل أكبر نسبة، يليها الفئة من 10 وأقل من 15 سنة بنسبة (28.8%)، بينما بلغت الفئة 15 وأقل من 20 سنوات نسبة (20%)، بينما بلغت الفئة أكثر من 20 سنة نسبة (18.8) وتشير النسبة إلى أن أفراد العينة ذوي خبرات عملية كبيرة.

مناقشة إجابات المبحوثين عن عبارات فرضيات الدراسة:

عرض ومناقشة إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الإستثمار في الشركات الشقيقة.

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل عبارة

العبارة	المقيا س	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموا فئة
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على تكلفة رأس المال المستثمر في الشركات الشقيقة.	التكرار	40	26	5	9	0	4.21	99.	أوافق بشدة
	النسبة	50%	32.5%	6.3%	11.3%				
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال في الشركات الشقيقة.	التكرار	26	42	8	4	0	4.13	.79	أوافق
	النسبة	32.5%	52.5%	10%	5%	0%			
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الشركات الشقيقة.	التكرار	25	37	5	2	1	4.04	.85	أوافق
	النسبة	31.3%	46.3%	18.8%	2.5%	1.3%			
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في زيادة حجم الاستثمارات في الشركات الشقيقة.	التكرار	32	37	5	5	1	4.18	0.90	أوافق
	النسبة	40%	46.3%	6.3%	6.3%	1.3%			
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على درجة المخاطرة في الاستثمار في الشركات الشقيقة.	التكرار	28	27	12	10	3	3.84	1.15	أوافق
	النسبة	35%	33.8%	15%	12.5%	3.8%			
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في توقعات المستثمرين في الشركات الشقيقة.	التكرار	26	35	9	8	2	3.94	1.04	أوافق
	النسبة	32.5%	43.8%	11.3%	10%	2.5%			
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على احتياجات المنشأة من رأس المال العامل بالزيادة والنقصان.	التكرار	39	28	6	4	3	4.20	1.04	أوافق بشدة
	النسبة	48.8%	35%	7.5%	5%	3.8%			
الدرجة الكلية لعبارة القرضية	التكرار	216	232	60	42	10	4.075	.937	أوافق
	النسبة	38.6%	41.4%	10.7%	7.5%	1.8%			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م.

من خلال الجدول (2) يتضح أن الوسط الحسابي العام لكل عبارات الفرضية الأولى بلغت قيمته (4.075) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.937) كذلك نلاحظ أن إجمالي نسب المبحوثين الموافقين على كل عبارات المحور الأول قد بلغت (80%)، ويشير ذلك إلي أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذه الفرضية. كذلك من خلال الجدول (8) يمكن فرز ومناقشة كل عبارات الفرضية الأولى كما يلي:

العبرة الأولى: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبرة الأولى (4.21) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.99)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على تكلفة رأس المال المستثمر في الشركات الشقيقة بنسبة (50%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبرة (32.5%) من أفراد العينة، و(6.3%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبرة بلغت (11.3%) من أفراد العينة. وهذا يعني أن 83% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبرة.

العبرة الثانية: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبرة الثانية (4.13) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.79)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال في الشركات الشقيقة بنسبة (32.5%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبرة (52.5%) من أفراد العينة، و(10%) من أفراد العينة كانوا محايدين، و(5%) من أفراد العينة لم يوافقوا على العبرة. وهذا يعني أن 85% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبرة.

العبرة الثالثة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبرة الثالثة (4.04) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.85)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الشركات الشقيقة بنسبة (31.3%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبرة (56.3%) من أفراد العينة، و(18.8%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبرة بلغت ونسبة (2.5%) من أفراد العينة، و(1.3%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبرة. وهذا يعني أن 78% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبرة.

العبرة الرابعة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبرة الرابعة (4.18) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.90)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في زيادة حجم الاستثمارات في الشركات الشقيقة (40%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبرة (46.3%) من أفراد العينة، ونسبة (6.3%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبرة بلغت (6.3%) من أفراد العينة، و(1.3%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبرة. وهذا يعني أن 86% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبرة.

العبرة الخامسة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبرة الثانية (3.84) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.15)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر من درجة المخاطرة في الاستثمار في الشركات الشقيقة (35%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين

الذين يوافقون على العبارة (33.8%) من أفراد العينة وافقوا، و15% من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (12.5%) من أفراد العينة، ونسبة (3.8%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 69% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة السادسة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة السادسة (3.94) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.04)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في توقعات المستثمرين في الشركات الشقيقة (32.5%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (43.8%) من أفراد العينة، ونسبة (11.3%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (10%) من أفراد العينة، و(2.5%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 76% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة السابعة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة السابعة (4.20) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.04)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على احتياجات المنشأة من رأس المال العامل بالزيادة والنقصان (48.8%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (35%) من أفراد العينة، ونسبة (7.5%) من أفراد العينة كانوا محايدين، و5% من أفراد العينة لم يوافقوا، و3.8% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 84% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

عرض ومناقشة إجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثانية: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة

جدول (3): التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل عبارة

محتوى العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق فلسفة الإدارة للاستثمار في الشركات الشقيقة.	التكرار	39	29	10	2		4.312	0.79	أوافق بشدة
	النسبة	48.8%	36.3%	12.5%	2.5%				
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات في الشركات الشقيقة.	التكرار	28	36	8	7		4.04	0.96	أوافق
	النسبة	35%	45%	10%	8.8%				
التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في زيادة مصادر التمويل للاستثمار في الشركات الشقيقة..	التكرار	29	35	9	7	0	4.08	0.91	أوافق
	النسبة	36.3%	43.8%	11.3%	8.8%				
التغيير في السياسات	التكرار	23	33	11	13		3.83	1.03	أوافق

				16.3%	13.8%	41.3%	28.8%	النسبة	المحاسبية يؤثر في توفير الفرص البديلة للاستثمار في الشركات الشقيقة.
أوافق	.97	3.99	2	6	8	39	25	التكرار	التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في موازنة التدفقات النقدية للاستثمار في الشركات الشقيقة.
			2.5%	7.5%	10%	48.8%	31%	النسبة	
أوافق	1.05	3.99	3	6	8	35	28	التكرار	التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في الكفاية الحدية للاستثمار في الشركات الشقيقة
			3.8%	7.5%	10%	43.8%	35%	النسبة	
أوافق	1.17	4.05	7	2	4	34	33	التكرار	التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تنفيذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة.
			8.8%	2.5%	5%	42.5%	41.3%	النسبة	
أوافق	.976	4.039	13	43	58	241	205	التكرار	الدرجة الكلية لعبارات المحور
			2.3%	7.7%	10.4%	43%	36.6%	النسبة	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط العام لكل عبارات الفرضية الثانية بلغت قيمته (4.039) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.976)، كذلك نلاحظ أن إجمالي نسب المبحوثين الموافقين بشدة والمبحوثين الموافقين على كل عبارات الفرضية الثانية قد بلغت (79.6%)، ويشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذه الفرضية.

كذلك من خلال الجدول (3) يمكن فرز ومناقشة كل عبارات الفرضية الثانية كما يلي:

العبارة الأولى: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (4.31) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.79)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق فلسفة الإدارة للاستثمار في الشركات الشقيقة (48.8%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (36.3%) من أفراد العينة، و(12.5%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5%) من أفراد العينة وهذا يعني أن (85%) من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة العبارة الثانية: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الرابعة (4.04) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.96)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات في الشركات الشقيقة (35%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (45%) من أفراد العينة، ونسبة (10%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (8.8%) من أفراد العينة، و(1.3%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن (80%) من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة الثالثة: بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة الخامسة (4.08) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.91)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في زيادة مصادر التمويل للاستثمار في الشركات الشقيقة (36.3%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (43.8%) من أفراد العينة، (11.3%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (8.8%) من أفراد العينة. وهذا يعني أن (80%) من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة الرابعة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (3.83) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.03)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في توفير الفرص البديلة للاستثمار في الشركات الشقيقة، (28.8%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (41.3%) من أفراد العينة، و(13.8%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (16.3%) من أفراد العينة. وهذا يعني أن (70%) من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة الخامسة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الخامسة (3.99) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.97)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في موازنة التدفقات النقدية للاستثمار في الشركات الشقيقة (31.3%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (48.8%) من أفراد العينة، و(10%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (7.5%) من أفراد العينة، و(2.5%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن (80%) من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة السادسة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة السادسة (3.99) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.05)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في الكفاية الحدية للاستثمار في الشركات الشقيقة (35%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (43.8%) من أفراد العينة، و(10%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (7.5%) من أفراد العينة، و(3.8%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 79% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

العبارة السابعة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الرابعة (4.05) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.17)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تنفيذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة (41.3%) من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42.5%) من أفراد العينة، و(5%) من أفراد العينة كانوا محايدين، ونسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة بلغت (2.5%) من أفراد العينة، و(8.8%) من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 84% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة.

جدول (4) معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة بعد التحليل العاملي

العبارة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الفرضية الأولى	7	0.735	0.857
الفرضية الثانية	7	0.718	0.847
مجموع العبارات	14	0.846	0.920

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS 2021م

من الجدول رقم (4) وجد عند إجراء اختبار الثبات على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها وبلغت أقل قيمة لألفا كرونباخ (0.718) وتعنى هذه القيمة توافر درجة عالية من الثبات الداخلي للاستبانة وأنها تُعطي نفس النتائج إذا تم التكرار. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60% مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. أما مقياس المصادقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات الذي كانت أقل قيمه له (0.920) وتعتبر الأداة ذات مصادقية عالية لأن قيمة مقياس المصادقية قريب من الواحد.

إختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى: " التغير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة." / إختبار كاي تربيع للإستقلال:-

لإجراء إختبار كاي تربيع للإستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:-

الفرض العدمي: التغير في السياسات المحاسبية لا يؤثر على محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة.
الفرض التغير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

جدول (5): يوضح نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال

مستوي الدلالة	درجات الحرية	قيمة كاي تربيع	الإختبار
0.000	4	385.929	Person chi square

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (5) وبما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة يعتمد على التغير في السياسات المحاسبية.

2. تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين تغير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

-جدول (6): معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التصحيح للعلاقة بين تغيير في السياسات المحاسبية و محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التصحيح (adj- R^2)
1	0.890	0.665	.545

من خلال الجدول يتضح أن معامل الارتباط البسيط (R) من خلال الجدول (6) يتضح أن معامل الارتباط البسيط (R) بين التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة بلغت قيمته (0.890) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة و بين التغيير في السياسات المحاسبية ، كذلك نلاحظ أن معامل التصحيح (adj- R^2) والذي يوضح مدى قدرة المتغير تغيير في السياسات المحاسبية في تفسير المتغير التابع محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة أو هو نسبة التغيير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.665) وهي تعني أن (66%) من محددات الاستثمار في الشركات الشقيقة كانت بسبب التغيير في السياسات المحاسبية ، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (54%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة .

إختبار الفرضية الثانية: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

1. إختبار كاي تربيع للإستقلال:-

لإجراء إختبار كاي تربيع للإستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: التغيير في السياسات المحاسبية لا يؤثر في اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

الفرض البديل: التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

جدول (7): يوضح نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال

القيمة الإحتمالية	درجات الحرية	قمة كاي تربيع	الإختبار
0.000	4	381.86	Person chi square

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2021م.

من خلال الجدول (7) وبما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة يثاثر بالتغيير في السياسات المحاسبية.

2/ تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين التغيير في السياسات المحاسبية و اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة

جدول (8): معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التصحح للعلاقة بين التغيير في السياسات المحاسبية و اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة.

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التصحح ($adj-R^2$)
1	0.86	0.352	0.375

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2021م.

من خلال الجدول (8) يتضح أن معامل الارتباط البسيط للعلاقة بين التغيير في السياسات المحاسبية و اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة (0.86) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين التغيير في السياسات المحاسبية و اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح والذي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل التغيير في السياسات المحاسبية في تفسير المتغير التابع اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة أو هو نسبة التغيير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.352) وهي تعني أن (35%) من التغيير الذي يحدث في اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة كان بسبب التغيير في السياسات المحاسبية ، أما النسبة الكاملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (14%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من خلال عرض الجانب النظري والميداني توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على تكلفة رأس المال المستثمر في الشركات الشقيقة.
- 2/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال في الشركات الشقيقة.
- 3/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الشركات الشقيقة.
- 4/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق فلسفة الإدارة للاستثمار في الشركات الشقيقة.
- 5/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في موازنة التدفقات النقدية للاستثمار في الشركات الشقيقة.
- 6/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في تنفيذ قرارات الاستثمار في الشركات الشقيقة.
- 7/ التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر في توجيه المال لاستثماره في المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة للاستثمار في الشركات الشقيقة.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالاتي:

- 1/ ضرورة إقامة دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الإدارة المالية عن الاستخدام الصحيح للسياسات المحاسبية.
- 2/ على إدارة المنشأة إختيار السياسات المحاسبية التي تتلاءم مع ظروف الشركة.

- 3/ ضرورة الاهتمام بالتغيير في السياسات المحاسبية حتي يتم توجيه المال لاستثماره في المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة للاستثمار في الشركات الشقيقة .
- 4/ على المحاسب أن يتأكد من أن التغيير في السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة وأكثر نفعاً في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات.
- 5/ ضرورة تطبيق المعايير المحاسبين في الشركات الشقيقة خصوصاً المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) والمعيار المحاسبي الدولي رقم(28).

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1 . القانونيين، لهيئة السعودية للمحاسبين (1999م) محاسبة القوانين الدولية، لجنة معايير المحاسبة، (الرياض: دار الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين)، ص ص 171-172 .
2. حماد ، طارق عبد العال (2008م)، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص ص 142-143 .
3. حماد ، طارق عبد العال (2009م)، دليل إستخدام معايير المحاسبة، (القاهرة: الدار الجامعية)، ص ص 138-139
4. حماد ، طارق عبد العال (2009م)، دليل إستخدام معايير المحاسبة، (القاهرة: الدار الجامعية)، ص ص 138-139
5. حماد ، طارق عبد العال ، 2006موسوعة معايير المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص608
6. الدسوقي، عبدالسميع ،(2002م) السياسات المحاسبية ،(الأردن: داروائل للطباعة والنشر،م)،ص23
7. سانوقطي مصطفى (2000م)، الإستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، (عمان: دار النفايس للنشر) ص 15
8. شاهين ، علي عبدالله (2011م) النظرية المحاسبية، (غزة: مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع)، ص 55
9. عطية ، محمد عبد الحميد محمد ،(2014م) موسوعة معايير المحاسبة الدولية، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي) ، ص.565
10. فؤاد ، أرشد (2014م)،الاستثمار بالأوراق المالية، (عمان: دار المسيرة) ص16
11. القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،(2005م)المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (عمان: الجامعة الأردنية الألمانية، كلية طلال أبوغزالة) ص 1167
12. محمود، مجدي سلامة (2017م) ، معايير المحاسبة الدولية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ص288

ثانياً: المجلات العلمية:

- 1 . حنا، أشرف، (2002م)المعالجة الضريبية المقترحة للأرباح الناتجة من مقابل التصرف في حصص التأسيس والاستثمارات في الشركات المساهمة، العدد 403 (القاهرة: نادي التجارة للنشر والتوزيع، مجلة المال

والتجارة) ص 2. مصطفى، غالب نصر (1998م)، وآخرون، المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد4، جامعة الكويت، كلية العلوم الادارية،دراسة ميدانية)، ص 520.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. حماد، آدم الطيب حماد (2013م)، التغيير في السياسات المحاسبية البديلة وأثره على تحديد الربح الضريبي، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،
2. عبدالله، سماح عبدالله محمد (2013م)، التغيير في السياسات المحاسبية وأثره في زيادة التهرب الضريبي، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة،
- 3- احمد، منال ابراهيم الشكري، مصطفى نجم البشاري(2011م)، اثر السياسات المحاسبية علي قيمة المنشأة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، غي منشورة
- 4- بن فقة شيماء، ميموني سارة، العلاقة بين التغيير في السياسات والطرق المحاسبية علي جودة القوائم المالية، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2019م
- 5- مهند السيدة، اثر تغير السياسات المحاسبية في جودة القوائم المالية، جامعة الشام، سوريا، بحث غير منشور 2020م